

Distr.: General
20 February 2018
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٤	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
٦	ثانيا - الميزانية
٧	ثالثا - الظروف الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٨	باء - السياحة
٨	جيم - الصناعات التحويلية والتشييد
٩	دال - التجارة والنقل والمرافق العامة
١٠	هاء - الزراعة ومصائد الأسماك
١٠	رابعا - الظروف الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات
أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٧. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



١٠	العمالة	- ألف
١٠	التعليم	- باء
١١	الصحة العامة	- جيم
١٢	الجريمة ومنع الجريمة	- دال
١٢	حماية البيئة والتأهب للكوارث	- خامسا
١٣	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	- سادسا
١٣	وضع الإقليم في المستقبل	- سابعا
١٣	موقف حكومة الإقليم	- ألف
١٣	موقف الدولة القائمة بالإدارة	- باء
١٤	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	- ثامنا
			المرفق
١٧	خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ١٠٧٥ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر أيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٣٣ ٧٤٤ كيلومترا مربعا.

عدد السكان: ١٠٣ ١٩٠ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦).

العمر المتوقع عند الميلاد: ٧٩,٨ سنة (النساء: ٨٣,٠ سنة والرجال: ٧٦,٧ سنة) (تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: الإنكليزية أو لغة الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ والإسبانية أو لغة الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ والفرنسية أو لغة الكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة)

العاصمة: شارلوت أمالي

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم كينيث إ. ماب

مندوبية الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستايسي بلاسكيت، انتُخبت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وأدت اليمين الدستورية لتولي منصبها في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ حركة المواطنين المستقلين؛ الحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت أحدث الانتخابات لمنصب حاكم الولاية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأجريت انتخابات النواب والمندوبين لدى الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

الهيئة التشريعية: مجلس وحيد (١٥ نائبا)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٢٩,٨٣٨ دولاراً. (تقديرات عام ٢٠١٦ بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩)

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وهي تساهم بنسبة ٨٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرُّم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١١,٢ في المائة (تقديرات آذار/مارس ٢٠١٧).

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ (جزر الإنديز الغربية الدانمركية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكيتها إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليمًا منظمًا غير مدمج تابعًا للولايات المتحدة.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة للقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، أصبحت للإقليم هيئة تشريعية تُعرف أيضا بمجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية إلى حاكم درجت العادة منذ عام ١٩٧٠ على انتخابه، على نفس القائمة مع نائبه، بأغلبية أصوات مجموع الناخبين لولاية مدتها أربع سنوات. ويمكن انتخاب الحاكم لولايتين متتاليتين كحد أقصى. ويعيّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، وهو يملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ - وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لمنصب الحاكم، انتُخب المرشح المستقل كينيث ماب حاكما وأوسبرت بوتر نائبا للحاكم. وتنتهي ولاية الحاكم ونائبه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وهو موعد إجراء الانتخابات المقبلة لهذين المنصبين. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة، يحق له التصويت في اللجان. وفازت المرشحة عن الحزب الديمقراطي ستايسي بلاسكيت في الانتخابات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وانتُختب كمندوبة لولاية ثانية. وأجريت أيضا انتخابات مجلس الشيوخ للإقليم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُجريت انتخابات خاصة في مقاطعة سانت توماس - سانت جون ملء مقعد شاغر في الهيئة التشريعية الثانية والثلاثين. ويمكن انتخاب النواب والمندوب لدى الكونغرس لولايات مدتها سنتان قابلة للتجديد على نحو غير محدود.

٣ - ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومن محكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاء المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الاتحادي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم ٦١١٦ الذي أعده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تقوم بمراجعة مباشرة للقرارات التي اتخذتها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.

٤ - ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، أُجريت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقره شعب الإقليم، وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة أذن في عام ١٩٧٦ باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أيًا من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ - وكما ذكر سابقاً، أقر المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستوراً مقترحاً لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقدم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة والمؤلف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاماً عن شرعة الحقوق؛ والمبادئ، وفروع الحكومة وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ - وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيداً الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل للولايات المتحدة بأن العديد من أجزاء النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدي تعليقات عليها، بما في ذلك: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الاتحادي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ (ج) الأحكام التي تحوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعاً لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لبعض المكاتب؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة المشمولة بالدستور؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الاتحادية إذا اعتمد الدستور المقترح؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّع الحاكم القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس وعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من ٣٠ مندوباً منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس وخمسة محامين. وعقد مؤتمر التنقيح الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر وكلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح بما يتماشى مع تسع قضايا حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعيّن على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص، يُجل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أنه، حسبما ذكر في ورقات العمل السابقة، كانت نتائج مؤتمر التنقيح الخامس موضع جدل وبقيت غير واضحة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن مركز الإقليم عن الأمل بأن يجد الإقليم "الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستور لجزر فرجن".

٨ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وفي آذار/مارس ٢٠١٦، منح مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار لجامعة جزر فرجن لإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل المكتب مع الجهات المعنية الأخرى في جميع أنحاء الإقليم على معالجة مسألة تقرير المصير. وتشمل الواجبات والمسؤوليات الهامة الحالة السياسية والتنقيح في مجال الدستور، والبحوث والتنمية والتعليم العام الشامل.

ثانياً - الميزانية

٩ - ناقش مدير مكتب الإدارة والميزانية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في شهادة له أمام اللجنة الجامعة للهيئة التشريعية الثانية والثلاثين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، آثار الإعصار إيرما والإعصار ماريا على البنية التحتية للإقليم وعلى اقتصاده. وقال إن "العاصفتين العاتبتين" تسببتا بإجهاد وضرر بدني واقتصادي ونفسي وعقلي للإقليم وشعبه. وسيترتب على الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد أثر سلبي على الوضع المالي في الإقليم.

١٠ - وأوضح المدير في شهادته قائلاً أنه بالنظر إلى أن السلطة التشريعية لم تتمكن من البت في الميزانية التنفيذية المقترحة للسنة المالية ٢٠١٨ نتيجة لوقوع الأعاصير، فقد نص قانون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على تطبيق مستوى مخصصات السنة المالية السابقة. وأفاد المدير أنه، لهذا السبب، وإلى أن قررت الهيئة التشريعية خلاف ذلك، اعتُبر أن اعتمادات السنة المالية ٢٠١٧، التي كانت مطبقة حتى الآن، يمكن أن يعاد اعتمادها للسنة المالية ٢٠١٨، اعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وبناءً على ذلك، بلغ مجموع ميزانية إنفاق الصندوق العام للسنة المالية ٢٠١٨، بما في ذلك خدمة الدين واسترداد الضريبة ٩١٤،٨ مليون دولار، في حين بلغ مجموع تقديرات موارد وإيرادات الصندوق العام التي أقرها مؤتمر تقدير الإيرادات والتي وردت في ميزانية السنة المالية ٢٠١٨ الموصى بها بمقدار ٨٣٣،٩ مليون دولار. وأشار كذلك إلى أن الفجوة البالغة ٨٠،٩ مليون دولار ستوسع إلى حد كبير جراء الخسارة المتوقعة في الإيرادات علاوة على النفقات الإضافية غير المستردة الناجمة عن الأعاصير. واستناداً إلى تقديرات أولية ومن الأکید أنها "تقريبية"، يمكن للفجوة في ميزانية السنة المالية أن تتسع لتبلغ ٣٢٥ مليون دولار وأن تظل الفجوات في الميزانية الناجمة عن الكوارث موجودة حتى السنتين الماليتين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

١١ - وإضافة إلى ذلك، أوضح المدير أن للأعاصير آثاراً مالية مزدوجة - كلاهما سلبي - على حكومة الإقليم، تتسبب بخسارة كبيرة في الإيرادات الضريبية وغيرها من الإيرادات، من جهة، وتستدعي إنفاقاً إضافياً على الاستجابة للكوارث والتعافي منها، من جهة أخرى. وزاد من حدة تلك الآثار السلبية الوضع المالي الهش أصلاً للإقليم في مواجهة الأعاصير، ولا سيما حالة السيولة، التي ضعفت جراء التحصيل الأقل من المتوقع لإيرادات الضرائب وفقدان إمكانية الوصول إلى تمويل رأس المال المتداول في أسواق رأس المال في السنة المالية ٢٠١٧.

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم أن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة وافقت على رصد اعتماد يوفر للإقليم حداً أدنى قدره ٩٠٠ مليون دولار دعماً للسيولة على مدى ثلاث سنوات مالية. وقُدّمت تلك الأموال لدعم وسد الفجوة في الميزانية بين الإيرادات والنفقات جراء الخسائر في الإيرادات الناجمة عن الأعاصير. وأضاف قائلاً إن حكومته طلبت ما مجموعه ٧،٥ بلايين دولار من الحكومة الاتحادية لتمويل إصلاح المنازل والمدارس والمستشفيات والمرافق الحكومية وشبكة الطاقة والطرق والموانئ والمرافق والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٣ - واستناداً إلى التقرير المعنون "توقعات الدين العام لأقاليم الولايات المتحدة"، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تبين لمكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة أن الدين العام لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة زاد بنسبة الضعفين تقريباً بين السنتين الماليتين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ مسجلاً ٢،٦ بلايين دولار في حين بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٢ في المائة. ومنذ عام ٢٠١٠، تُستخدم

معظم ديون الإقليم لتمويل العمليات العامة للحكومية. وظلت الإيرادات على ركودها في حين كان الوضع الصافي سلبيا وأخذ بالتراجع خلال هذه الفترة، وهو ما شكل انعكاسا لتدهور الوضع المالي.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - قدم حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في شهادته التي أدلى بها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، لمحة عامة مروعة عن الأثر المدمر للإعصار إيرما والإعصار ماريا على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وذكر أن عواصف تبلغ سرعة رياحها ١٨٥ ميلا في الساعة نزعت الأوراق عن الأشجار، واقتلعت أشجارا عمرها قرن من جذورها وحولت نضارة التلال الخضراء إلى سواد تقريبا. وتساقطت خطوط الكهرباء على الطرق؛ وتكسرت أعمدة المرافق العامة إلى نصفين مثل عيدان الكبريت؛ وغرق ٤٠٠ زورق في الموانئ؛ ولحقت أضرار بالغة بتسع مدارس، ومستشفين رئيسيين وما يتصل بهما من مرافق للرعاية الصحية، وبمحطات الإطفاء ومراكز الشرطة وبات يتعذر إصلاحها. وباتت أيضا المطارات والعديد من المكاتب الحكومية غير قابلة للاستخدام، الأمر الذي أثر بقوة على توفير الخدمات الحكومية الحيوية.

١٥ - وأوضح الحاكم في شهادته أن أكثر من ١٥ ٠٠٠ منزل تضرر أو دُمر وأن البنية التحتية لتوزيع الكهرباء دُمرت عمليا. إن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد هي من الضخامة بحيث خلقت أوجه عجز في النقدية لا يمكن تحملها سيستمر أثرها في المستقبل. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية في القطاعات الرئيسية، بما فيها السياحة، ستفوق ١,٧ بليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وتناهد الأضرار التي لحقت بالمرافق التجارية ٩٠٠ مليون دولار.

١٦ - وأفاد الحاكم بأن تعافي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من الأعاصير سيستغرق وقتا وسيطلب قدرا كبيرا من التحليل من أجل التوصل إلى استيعاب كامل لحجم الأضرار. وقدّرت حكومة الإقليم الأضرار غير المغطاة بالتأمين الناجمة عن الأعاصير بما يفوق ٧,٥ بلايين دولار.

١٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم إنه وفقا للوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ، أنفقت حكومة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ نحو ٥١٦ مليون دولار في إطار الاستجابة للكوارث التي لحقت بالإقليم (باستثناء قروض الكوارث المقدمة إلى المجتمعات المحلية). ومن المستفيدين من القروض الموافق عليها: الحكومة المركزية (٢٥٠ مليون دولار) وهيئة المياه والكهرباء (٧٥ مليون دولار) ومركز شنيدر الطبي الإقليمي (٢٤ مليون دولار) والمستشفى والمركز الطبي للحاكم خوان ف. لويس (٢٢ مليون دولار).

١٨ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٦، إضافة إلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع والتعويضات بحسب القطاع لعام ٢٠١٥. وأشارت التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع بنسبة ٠,٩ في المائة عام ٢٠١٦، بعد زيادة بلغت ٠,٣ في المائة عام ٢٠١٥.

باء - السياحة

١٩ - أوضح كبير محللي السياسات في مكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في شهادة أدلى بها أمام اللجنة الجامعة للهيئة التشريعية الثانية والثلاثين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أن الإعصار إيرما والإعصار ماريا ألحقا أضراراً كبيرة بالفنادق ودور الضيافة وغير ذلك من مرافق السكن وأن العديد من مرافق الإيواء لن يكون متاحاً في الموسم المقبل. لذا ينبغي توفُّع حصول انخفاض في عمليات تسجيل الضيوف. وقد أعيد إطلاق السفن السياحية الآتية إلى الإقليم لاختبار مدى جاهزية هذه الوجهة لتوفير تجربة عالية الجودة للزوار.

٢٠ - وارتفع عدد الرحلات الجوية القادمة إلى مقاطعة سانت توماس - سانت جون بنسبة ٢٤،١ في المائة في السنة المالية ٢٠١٦. وشهدت أيضاً الرحلات الجوية المتجهة إلى مقاطعة سانت كروا نمواً بنسبة ٥،٦ في المائة. فقد سُجل وصول ١٧٩٢٩١٩ راكباً على متن السفن السياحية إلى مقاطعة سانت توماس وسانت جون، وهو العدد نفسه المسجل في السنة المالية ٢٠١٥. وانخفض عدد الركاب المسافرين على متن السفن السياحية إلى سانت كروا من ١٣٤٥٠٢ إلى ١٣١٣٨٥، أي ما يوازي خسارة قدرها ٢،٣ في المائة.

جيم - الصناعات التحويلية والتشييد

٢١ - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة ومكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، يُتوقع تسجيل كبيرة في قطاع البناء نتيجة للاحتياجات الهائلة إلى إعادة تشييد المباني السكنية والتجارية والعمامة الناجمة عن الإعصار إيرما والإعصار ماريا. وتقدّر حكومة الإقليم أن إعادة تشييد البنية التحتية والمرافق العامة وتدعيم قدرتها على الصمود تتطلب ٧ بلايين دولار. وظلت العمالة في قطاع الصناعة التحويلية ثابتة في عام ٢٠١٦ مسجلة ما متوسطه ٦١٩ وظيفة أو زيادة قدرها ٣،٧ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وتشمل المؤسسات التجارية في هذا القطاع المصنّعين وشركات إنتاج الخرسانات ومعامل التقطير والشركات الصغرى المنتجة للسلع. ولهذه المؤسسات قوة عاملة تبلغ في المتوسط ٢٠ عاملاً.

٢٢ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، وقّع الحاكم، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على التصديق الحادي والثلاثين للمرسوم التشريعي المتعلق بالاتفاق التنفيذي بين حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وشركة لايمتري باي ترمينولز (Limetree Bay Terminals) التابعة للشركة الأم أرك لايت كابتل بارتنر (ArcLight Capital Partners)، ليصبح قانوناً، وذلك من أجل بيع مرافق هوفينسا السابقة في سانت كروا. واحتفلت شركة لايمتري باي ترمينولز بافتتاح محطاتها لتخزين النفط في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قال الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم إن مرفق محطة التخزين كان يستخدم أكثر من ٦٥٠ شخصاً وإن حكومة الإقليم تلقت ما يفوق ٢٥٠ مليون دولار في شكل مدفوعات مباشرة واستمكت ١٢٠ منزلاً ومدرسة واحدة للإعداد الفني وأكثر ٣٣٠ فداناً من الأراضي التي كانت جزءاً من المرفق.

٢٣ - ووفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية، يتكون قطاع صناعة الرّم من شركتين. وتبلغ القدرة الإنتاجية لمعمل التقطير ٢٩ مليون غالون من الرّم سنوياً. ويُصدّر الرّم الذي يتم إنتاجه في الإقليم إلى الولايات المتحدة بشكل رئيسي بالجملة ويُباع إلى المعبئين المحليين والإقليميين تمهيداً لتسويقه في قنّان تحمل

علامات تجارية متنوعة. وبلغ إجمالي الشحنات للسنة المالية ٢٠١٦ مقدار ١٧،٥ مليون غالون، أو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٣،٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وتفرض الحكومة الاتحادية وتجمع المكوس الاتحادية على الرّم الذي يُنتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمصدّر إلى الولايات المتحدة. ويبلغ معدل المكوس المقررة حالياً ١٣،٥٠ دولاراً للغالون الواحد، ومعدل التغطية (المعدل المعتمد في إعادة تحويل المكوس إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) ١٣،٢٥ دولاراً.

دال - التجارة والنقل والمرافق العامة

٢٤ - يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نحو ١ ٢٥٠ كيلومتراً. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. وتقع ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا: وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويقع المرسيان الآخران في سان توماس: وهما المرفقان اللذان تشغلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، الوكالة الحكومية شبه المستقلة، وشركته "وست إنديان" (West Indian) المملوكة للجزر.

٢٥ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أدلى كبير الموظفين التنفيذيين لهيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بشهادته أمام اللجنة الفرعية للطاقة التابعة للجنة الطاقة والتجارة في مجلس النواب في الولايات المتحدة. وذكر أن محطتي توليد الكهرباء في إستانيت ريتشموند الواقعة في سانت كروا، وكروم باي في سانت توماس تضررتا بالحد الأدنى من الأعاصير. بيد أن أضراراً فادحة لحقت بشبكات نقل وتوزيع الكهرباء. وفُقدت الأضرار التي لحقت بالشبكات بنسبة ٨٠ في المائة في سانت توماس وبأكثر من ٩٠ في المائة في سانت جون، إذ ناهز التدمير نسبة ٩٠ في المائة في واتر أيلند وهاسل أيلند. وأوضح أنه في أعقاب مرور الإعصار إيرما، شرعت هيئة المياه والكهرباء، باستخدام موظفيها المتخصصين فضلاً عن فرادى المقاولين في الجزيرة سعياً منها إلى إعادة التشييد والترميم على نطاق الإقليم. ووفقاً لنشرة صحفية صادرة عن الهيئة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعيدَ ربط أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من المشتركين بشبكة الكهرباء، وهو ما يمثل نحو ٩٥ في المائة من المشتركين المؤهلين لإعادة الربط بالشبكة. وقال الرئيس التنفيذي أيضاً في إفادته إنه، إضافة إلى التقنين في نظام التوزيع، يجب على هيئة المياه والكهرباء أن تعكف على إصلاح شبكة الكهرباء المعرضة أيضاً للأضرار الناجمة عن العواصف الريحية. وقال إن الخطة التي اقترحتها الهيئة تقضي بتشبيد مجموعة من الشبكات الصغيرة على كل جزيرة. وستكون كل شبكة مصغرة كناية عن تجميع محلي لمصادر الكهرباء تعمل في موازاة مرافق التوليد التابعة للهيئة. ويمكن فصل كل منها كما يمكنها العمل بشكل مستقل تبعاً لما تقتضيه الظروف المادية و/أو الاقتصادية.

٢٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، بدأت هيئة المياه والكهرباء تسليم وقود البروبان لمرفق إستانيت ريتشموند في سانت كروا. ووفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وبعد ثلاث سنوات من التأخير، بات هذا المرفق يستخدم بشكل كامل الآن وقود البروبان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بدأت عملية تشغيل محطة راندولف هارلي لتوليد الكهرباء في سانت توماس، وهي تعمل الآن باستخدام ٦٥ في المائة من البروبان. وسمح للوحدات باستخدام ثلاثة أنواع من الوقود لتوليد الكهرباء: النفط والبروبان والغاز الطبيعي. وشرعت الهيئة في خطة خمسية لإزالة المولدات القديمة

والاستعاضة عنها بمولدات أصغر حجما مقتصدة في استهلاك الوقود. ويُتوقع أن تحسّن المولدات الجديدة التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر كفاءة استهلاك الطاقة وأن تؤدي إلى مواصلة التخفيضات في تكاليف المنافع على دفعي الضرائب.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لحقت أضرار كبيرة بالموارد الطبيعية البرية والبحرية للإقليم نتيجة للإعصار إيرما والإعصار ماريا. وقد جرى إيفاد أخصائيي الموارد الطبيعية من وكالات اتحادية مختلفة إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من أجل تقييم الأضرار والعمل مع الإقليم على تنفيذ برامج مختلفة لإعادة الموئل الطبيعي إلى ما كان عليه وجعله أكثر قدرة على التكيف.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمالة

٢٨ - وفقا لمكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، يبدو أن ظروف العمل خلال السنة المالية ٢٠١٦ أخذت في الاستقرار، غير أن سوق العمل لا تزال ضعيفة. وبلغ معدل البطالة في الإقليم ١١,٢ في المائة عام ٢٠١٦؛ ووفقا لإدارة العمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغ مجموع عدد الوظائف غير الزراعية ٦٤١ ٣٨ في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (غير المعدلة موسميا لجميع العمال)، مما يمثل زيادة قدرها ٤٩٨ وظيفة مقارنةً بالسنة السابقة.

٢٩ - وأوضح أحد كبار محللي السياسات في مكتب البحوث الاقتصادية بجزر فرجن في شهادته أمام اللجنة الجامعة للهيئة التشريعية الثانية والثلاثين لجزر فرجن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أن المكتب يتوقع حصول تحول كبير في قطاعات العمل المختلفة. وقال إن من المتوقع فقدان وظائف في قطاعي الضيافة والترفيه. وفي وقتٍ بدأ الإقليم إعادة تشييد طرقه ومبانيه التجارية والسكنية، يُتوقع حصول زيادة في عدد الوظائف في قطاع التشييد التي ستصبح عاملا مساهما رئيسيا في توفير فرص العمل غير الزراعية.

باء - التعليم

٣٠ - قال حاكم الإقليم في شهادته أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة إن تسع مدارس عامة دُمرت وبنات يتعذر إصلاحها نتيجة لآثار الإعصار إيرما والإعصار ماريا. وأوضح أن القاعات الرياضية في المدارس ومركز المناهج في سانت توماس دُمرت هي أيضا. وقد تضررت جميع جوانب نظام المدارس العامة للإقليم بما في ذلك فقدان الحافلات المدرسية وتدمير البرنامج الزراعي ومختبرات الاستزراع النباتي والسمكي، ومزارع الدواجن، وجميع الحدائق المدرسية. وإضافة إلى ذلك، بات الأطفال يفتقرون إلى الآلات الموسيقية والمعدات الرياضية والمكتبات الداخلية التي كان يجري الترويج لها بفعالية من خلال مبادرات محو الأمية. وفقدت المدارس عددا كبيرا من الحواسيب والألواح الذكية وغيرها من المواد التي تركز على التكنولوجيا؛ وستطلب استعادتها إعادة تشييد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل تيسير إمكانية الاتصال الإلكتروني والموثوقة.

٣١ - وأضاف الحاكم قائلاً إن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تمكنت من فتح عدد كاف من المدارس لمواصلة تعليم أطفالها، إلا أن معظم الطلبة يدرسون في ظل ظروف صعبة أو يتعين عليهم التنقل مسافات طويلة لتحصيل العلم. وقال إن الإقليم يعتمز، بالنظر إلى عدد تلاميذه الأصغر حجماً، توحيد المدارس وتشبيد ست مدارس جديدة قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة: مدرسة في سانت جون، واثنان في سانت توماس وثلاث مدارس في سانت كروا. ومن شأن ذلك أن يتيح الفرصة لإدماج مراكز التعليم قبل المدرسي وتوسيع نطاق برامج التدريب المهني من أجل دفع عجلة تنمية مهارات القوى العاملة تمهيداً لتنويع الاقتصاد.

جيم - الصحة العامة

٣٢ - تتولى وزارة الصحة في الإقليم إدارة المرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا. وتتولى أيضاً إدارة مرفق للرعاية الطويلة الأجل في جزيرة سانت توماس. وتشمل جهود التوعية خدمات التعليم والوقاية والعلاج عن طريق العيادات والشعب الفرعية لصحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي المخدرات. وتتولى الوزارة إدارة ٣٣ مركزاً للأنشطة و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت رعاية مكتب المفوض والشعب المعنية بالشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة والإرشاد الصحي والإحصاءات.

٣٣ - وأفاد حاكم الإقليم في شهادته أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أن الإعصار إيرما والإعصار ماريما دمرا البنية التحتية للرعاية الصحية للحالات الحرجة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ والمستشفيات الرئيسية ومرافق الرعاية الصحية التابعة لهما. وأوضح أن رعاية الحالات الحرجة غير متاحة في الإقليم. ويجب أن يُنقل جواً المرضى المحتاجون إلى الرعاية في الحالات الحرجة والأشخاص الذين يحتاجون إلى غسيل الكلى إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة لتلقي العلاج الطبي. وذكر أن استرداد الأموال التي كانت حكومة الإقليم تسعى إلى الحصول عليها من كونغرس الولايات المتحدة من شأنه أن يساعد في إعادة بناء المستشفيات الرئيسية في سانت توماس وسانت كروا، ومرافق الرعاية الصحية في سانت جون.

٣٤ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أدلى الرئيس التنفيذي لكل من مركز شنيدر الطبي الإقليمي والمستشفى والمركز الطبي للحاكم خوان ف. لويس بشهادتهما أمام اللجنة الجامعة للهيئة التشريعية الثانية والثلاثين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وأفاد كل منهما عن الضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية للمستشفيات. ومع أنه كان يتعذر على المستشفيات تقديم طائفة واسعة من الخدمات، فقد كانا يقدمان الخدمات في حالات الطوارئ بمساعدة أفراد من وزارات الصحة والخدمات الإنسانية، والأمن الوطني، والدفاع التابعة للولايات المتحدة.

٣٥ - ووفقاً للتقرير الوبائي عن فيروس زيكا الذي أعدته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ففي الأسبوع الوبائي الـ ٣٤ من عام ٢٠١٧ (آب/أغسطس ٢٠١٧)، أُبلغت جميع الجزر الرئيسية الثلاث في الإقليم عن حالات مشتبه بها وأخرى مؤكدة لفيروس زيكا. وأبلغت سانت توماس عن أكبر عدد من الحالات (٢٧٤) ١ حالة مشتبه فيها، أُكدت ٦٨٣ حالة منها لاحقاً، تلتها سانت كروا (٧٦٣ حالة مشتبه فيها، و ٢٥٢ مؤكدة)

وسانت جون (١٤٩ حالة مشتبه فيها، أكدت ٨٩ حالة منها لاحقا). وإضافة إلى ذلك، أُجريت فحوصات طبية لـ ٢٣٠ ٢ من الحوامل تتعلق بفيروس زيكا في الإقليم، أكدت الفحوصات المخبرية إصابة ٢٨٦ منهن بالفيروس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أبلغت جهة الاتصال الوطنية التابعة للولايات المتحدة المعنية باللوائح الصحية الدولية منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بأول حالة مؤكدة لانتقال عدوى الفيروس بوسائط اتصال محلية مصدرها سانت كروا.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٣٦ - أفاد الحاكم في شهادته أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بأن الإعصار إيرما والإعصار ماريا تسببا في تدمير محطتي إطفاء ومخفر للشرطة ومركز سانت كروا لعمليات الطوارئ. وفي الخطاب عن حالة الإقليم الذي أُلقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفاد الحاكم بأن إجراءات أُخذت للحد من جرائم العنف من خلال تطوير وتعزيز قوة الشرطة. واعتبر أن الإقليم ما زال يواجه تحديات بسبب جرائم القتل التي يتصل العديد منها بالعصابات. وأعلن أيضا أن إدارة شرطة مدينة نيويورك ستواصل توفير التدريب لكبار الضباط والمحققين من الإقليم.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٣٧ - علق مدير مكتب الإدارة والميزانية بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الشهادة التي أدلى بها أمام اللجنة الجامعة التابعة للهيئة التشريعية الثانية والثلاثين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على الدعم الاتحادي الذي سيقدم لاحقا نتيجة للإعصار ماريا والإعصار إيرما. وقال إن حجم وشدة العواصف بررا إصدار رئيس الولايات المتحدة إعلانيين منفصلين عن وقوع كارثة كبرى هما DR-4335-USVI و DR-4340-USVI، لكل من الإعصار إيرما والإعصار ماريا، على التوالي. فقد سمح هذان الإعلانان بالاستفادة من ملايين الدولارات في شكل قروض وهبات اتحادية مخصصة للمساعدة في حالات الكوارث قُدمت إلى الأفراد والمؤسسات التجارية وحكومة الإقليم. وأوضح قائلاً إن برامج منح الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ المقدم إلى الحكومات المحلية تعوّض معظم (ولكن ليس كل) النفقات الإضافية المتصلة بالتأهب للكوارث، والاستجابة والتعافي، في حين أن يقدم برنامج القروض المجتمعية لمواجهة الكوارث المساعدة لتعويض الخسائر في الإيرادات المتصلة بالكوارث.

٣٨ - وفي شهادة أمام لجنة الطاقة والموارد الطبيعية التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، أعرب حاكم الإقليم عن امتنانه وتقديره لاستجابة حكومة الولايات المتحدة في أعقاب وقوع الإعصار إيرما والإعصار ماريا.

٣٩ - وأعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أن الوكالة الفيدرالية لإدارة حالات الطوارئ وافقت على ميزانية أولية قدرها ٦٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج الإيواء والإمداد المؤقت بالكهرباء من أجل توفير أسطح لنحو ١٢ ٠٠٠ منزل في جميع أنحاء الإقليم. ويُتوقع أن يولد هذا البرنامج وحده ما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ فرصة عمل. وذكر أيضا أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشئ فريق استشاري معني بالتعافي من الأعاصير وبناء القدرة على الصمود.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- ٤٠ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية تتمتع بمركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٩.
- ٤١ - وتحزر جزر فرجن التابعة لبريطانيا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تقدما نحو تعزيز روابطها في المجالات ذات الاهتمام المشتركة، في أعقاب الاجتماع السابع للمجلس المشترك لجزر فرجن، المعقود في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في سانت توماس. وترأس رئيس الوزراء ووزير المالية في جزر فرجن البريطانية، وحاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وفدي الإقليمين المؤلف كل منهما من مسؤولين حكوميين لتقديم تقارير إلى المجلس ومواصلة النقاش بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك. وخلال الاجتماع، وردت تقارير من اللجان الدائمة المعنية بإنفاذ القانون، واستخدام قوارب التنزه، ورياضة صيد الأسماك، وحفظ الثقافة، والسياحة، والطاقة والمنافع، والصحة، وتبادل التأهب والمساعدة في حالات الطوارئ، والتعليم. ونوقشت أيضا مستجدات التقدم المحرز فيما يتعلق بالتعاون في موضوع رخص العمل لموسيقيي جزر فرجن البريطانية.

سابعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

- ٤٢ - يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي أُجريت بشأن وضع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- ٤٣ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقتها السياسية مع الحكومة الاتحادية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة لا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس للجنة الخاصة أي سلطة لتغيير بأي شكل من الأشكال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى اللجنة الخاصة بيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في المعلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

٤٤ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الأمين المساعد لشؤون المناطق الجزرية في وزارة داخلية الولايات المتحدة آتخذ استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق إدارة حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم، ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة خارجية الولايات المتحدة، وقدم معلومات سياقية محدّثة لفائدة صنّاع السياسات الاتحادية وللجيل الجديد لاكتساب المعارف بشأن مركز تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقهم فيما يتعلق بتقرير المصير بموجب القانون الاتحادي والقانون الدولي. وأكد مجددا الخبراء المشاركون في الحلقة موقف الدولة القائمة بالإدارة وهو أن كونغرس الولايات المتحدة هو وحده الذي يملك، بموجب دستور الولايات المتحدة، السلطة التامة للتصرف وسن القواعد والأنظمة اللازمة فيما يتعلق بالأقاليم. وأعيد التأكيد أيضا على أن الدولة القائمة بالإدارة تؤيد حق تقرير المصير لشعوب كل من ساموا الأمريكية، وغوام، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأن السياسة التي تنتهجها الدولة القائمة بالإدارة تمنح الأقاليم ما لا يقل عن ثلاثة خيارات مختلفة لممارسة حق تقرير المصير: استمرار الوضع الإقليمي، أو وضع الدولة أو الاستقلال. وعلاوة على ذلك، وبالاتزان مع الاجتماع الذي يُعقد في فصل الشتاء للرابطة الوطنية لحكام الولايات في واشنطن العاصمة كل شهر من شباط/فبراير إما في المبنى الرئيسي لوزارة الداخلية أو في المبنى القديم للمكتب التنفيذي، استضاف نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية، ومساعد الوزير داخلية للجزر الدورية العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالجزر، التي ضمت حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ونظيره من ساموا الأمريكية وغوام، لإجراء مناقشات مع كبار المسؤولين في السلطة التنفيذية الاتحادية بشأن المسائل التي تحظى بأهمية مشتركة لتلك الأقاليم.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٥ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة، من دون تصويت، القرار ١٠٩/٧٢، بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٧ (A/72/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك الجزء، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

- (د) رحبت باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور كان ثمرة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وعرضه على نظر الدولة القائمة بالإدارة، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح عملية المؤتمر الدستوري الداخلية في التوصل إلى نتائج؛
- (هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر عملية الموافقة على الدستور المقترح وتنفيذه بعد إقراره في الإقليم وأن تزود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بانتظام بمعلومات مستكملة في هذا الصدد؛
- (و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم من خلال تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، وذلك وفق ما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت، في هذه الصدد، بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم عند الطلب؛
- (ز) رحبت بإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري في جامعة جزر فرجن بتمويل من الدولة القائمة بالإدارة بغاية معالجة مسألة تقرير المصير، بما في ذلك المركز السياسي والتثقيف الدستوري؛
- (ح) أعربت عن قلقها من إغلاق محطة هوفنسا الذي كان له تأثير اقتصادي سلبي على الإقليم؛
- (ط) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛
- (ي) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ك) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة بنشاط في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ل) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛
- (م) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات والزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛
- (ن) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية و صون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ

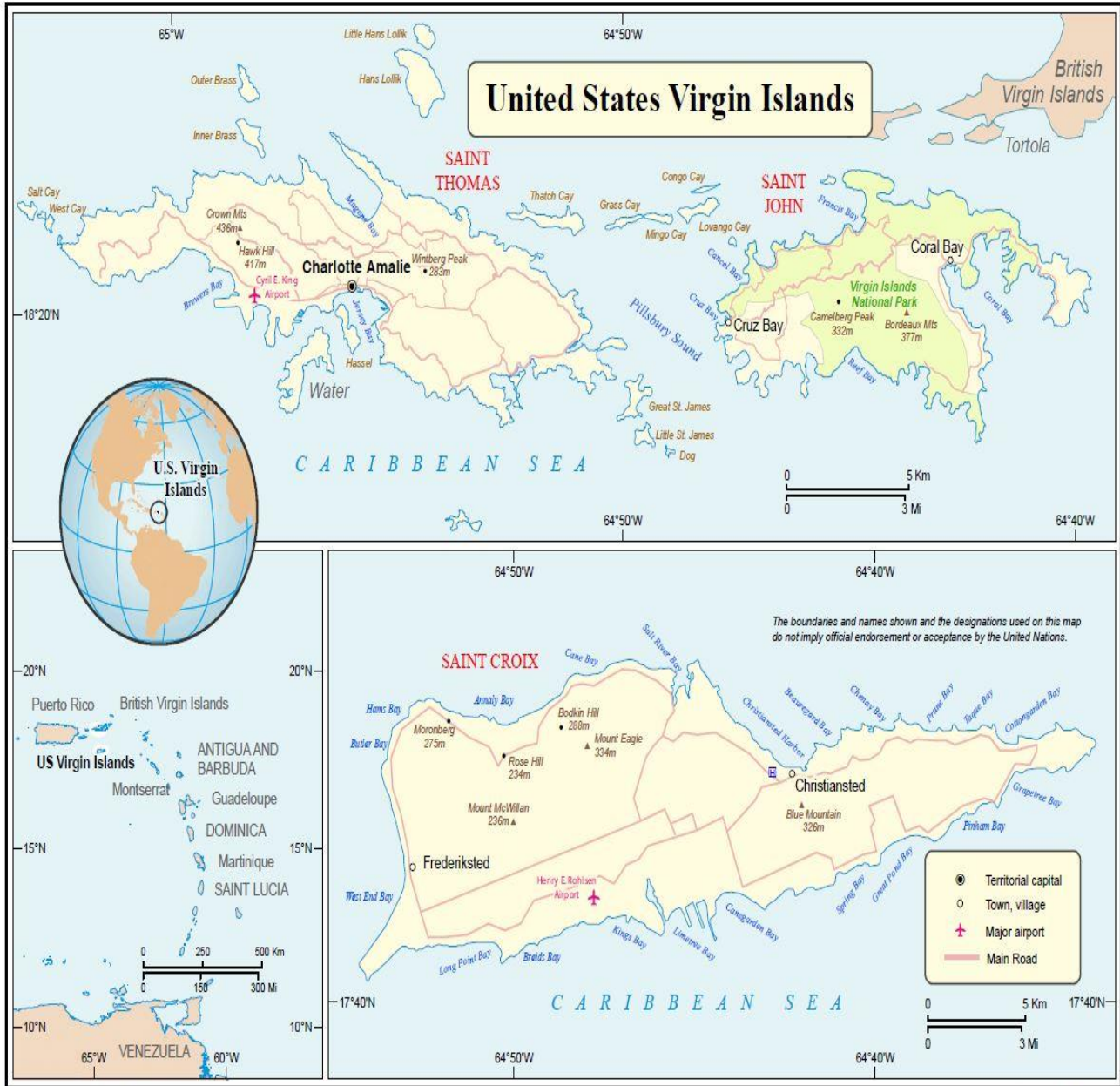
الخطوات اللازمة للحصول على المساعدات بأنواعها الممكنة، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، والاستفادة من تلك المساعدات على الوجه الأكفأ في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العاديين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها واستصلاحها وجعلها قادرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تتمتع عن مزاوله أية أنشطة غير مشروعة وضارة وعقيمة لا تخدم مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كواحد من الملاذات الضريبية^(١)؛

(ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن هذا الموضوع وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة



Map No. 2046 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2017

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)